

«أخونة» ثانوية عبدالناصر بالرصاص الحي

وتطلت مع الجنود داخل المدرسة ويواصلون قمع المتظاهرين والمحتجين وعدم السماح للطلاب بالدراسة أو الاعتصام. وحذر أولياء أمور الطلاب ووزير التربية من هذه الممارسات .. مؤكداً أنهم سيواصلون اعتصامهم أمام المدرسة ولن يتزحزحوا إلا بعد فتح المدرسة أمام أبنائهم وبدء السماح للطلاب بالدراسة.

اعتصاماً استنكر وفيه ما أسموها (أعمال القمع والإرهاب) التي مارستها رجال الأمن على أبنائهم المعتصمين أمام بوابة المدرسة منذ عدة أيام. مطالبين بفتحها وتمكينهم من الدراسة فيها. وأوضح أهالي الطلاب أن جنوداً كانوا على متن سيارة نجدة قاموا الأربعاء، أثناء الاعتصام، بإطلاق الرصاص الحي لتفريق الطلاب، فيما جاءت أطقم أخرى تابعة للمنشآت واقتحمت المدرسة

تواصل سياسة أخونة مدرسة جمال عبدالناصر في العاصمة على قدم وساق وعلى أعلى المستويات حيث دخل منذ الأسبوع الماضي على هذا الخط وزير الداخلية لدعم وزير التربية والتعليم من خلال إرسال أطقم عسكرية لمنع الطلاب من الدراسة وكذلك إطلاق الرصاص الحي على أهالي طلاب ثانوية عبدالناصر بالعاصمة صنعاء الذين نفذوا

«تمرد» حجة يعلنون الثورة على مليشيات الإصلاح



الميثاق - متابعات
خرج الآلاف من شباب محافظة

حجة ضد استمرار احتلال المواقف العامة من قبل مليشيات حزب الإصلاح في المحافظة.. في تطور خطير يعكس حقيقة عدم تعامل هذا الطرف مع التسوية السياسية القائمة على نصوص المبادرة الخليجية وألتيها المزمنة بصداقية.

وتظاهر شباب حجة او مايسمى " حركة تمرد" منذ الأربعاء احتجاجاً على استمرار محاولات "اخوانية" شتى لقلب طاولة الحوار وتآزيم الوضع في المحافظة والزج بها في اتون صراعات ضيقة..

وشهدت مدينة حجة عاصمة محافظة حجة الأربعاء، مظاهرة شبابية حاشدة نظمها شباب حركة تمرد مطالبين بإخلاء ملعب المدينة الوحيد الذي تحتله عناصر حزب الإصلاح منذ العام 2011م .

وحمل الشباب المشاركون في التظاهرة الافتات المعبرة عن مطالبتهم بإخلاء الملعب الرياضي... كما ناشدوا أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة الضغط على حزب الإصلاح لإخلاء الملعب الخاص بالشباب وعدم اقحام ملعبهم في مهاترات سياسية.

كما طالب الشباب رئيس الإصلاح بالمحافظة إخراج مليشياته من الملعب الرياضي وعدم تحويله إلى معسكر للمليشيات.

وتشهد مدينة حجة توتراً أمنياً منذ أيام،

المغضب للاعتداء بالضرب. هذا وقد اصدر المشاركون في التظاهرة بياناً طالبوا فيه رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية بالتدخل لإخلاء الملعب الرياضي وإيجاد حلول سريعة لمشاكل الشباب بالمحافظة. واستكمال البنية التحتية الخاصة بجامعة حجة والطرق والكهرباء، وإلقاء القبض على العناصر التي اعتدت على الشباب في تظاهرة الأربعاء، وحملوا الحكومة ووزير الداخلية مسؤولية التقاعس.

وأكد شباب تمرد أنهم سيستمررون في التظاهر والاحتجاج السلمي حتى تنفيذ كافة مطالبهم.

حيث قام حزب الإصلاح باستنفاار مليشياته وجلب مجنديه من مختلف انحاء المحافظة في محاولة لإرهاب شباب تمرد وتثنيهم عن الخروج في المسيرة المطالبة بإخلاء الملعب الرياضي، وقد تجمعت تلك العناصر في بوابة الملعب الرياضي وأمام بوابة المجمع الحكومي وفي الشوارع المجاورة حيث قاموا بالاعتداء على شباب حركة تمرد المشاركين في التظاهرة ومنعوا الصحفيين من التصوير.. كما اعتدوا على مراسل "المؤتمرن" ومنعه من تصوير مليشيات الإصلاح المدججة بمختلف أنواع الأسلحة.. إضافة الى تعرض الناشط الشبابي كامل

في رسالة تؤكد تمرد علي محسن على قرارات الرئيس هادي

أمين العاصمة: عدم تسليم حديقة 21 مارس حتى اليوم تصرف غير مبرر وغير مقبول



وقال عبدالقادر علي هلال أمين العاصمة انه لا يمكن لاي قوة في اليمن ان تتراجع عن تسليم حديقة 21 مارس بالعاصمة صنعاء...

مشيراً إلى ان فخامة الأخ/عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وعد بتسليم الحديقة في موعدها المحدد. وأضاف: ان قرار تحويل مقر الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة عامة لم يعد قراراً رسمياً فقط بل أصبح قراراً شعبياً أيضاً.

معتبراً تأخر تسليم الحديقة حتى اليوم تصرفاً غير مبرر في وقت كان قرار رئيس الجمهورية بتحويل مقر الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة عامة -كان واضحاً ولا لبس فيه. وأشار هلال الى ان حديقة 21 مارس ستكون حديقة بنية و سياحية

ومتنفساً كبيراً وواسعاً لاسر وأطفال العاصمة ولذوي الاحتياجات الخاصة أيضاً، لافتاً إلى ان الحديقة تعد ثالث أكبر حديقة في المساحة بالوطن العربي بعد حديقة الرياض، وبغداد..

وتحدث أمين العاصمة - في مؤتمر صحفي عقده بصنعاء- ان المجلس المحلي عبر في بيان له قبل أيام عن أسفه الشديد لعدم تسليم حديقة 21 مارس، وقال: ان عدم تسليم الحديقة حتى اليوم يعد تصرفاً غير مبرر وغير مقبول.

وتحدث ان الأمانة واجهت صعوبات كبيرة في بداية عملها أثناء تعيينه أميناً للعاصمة، حيث خلفت أزمة 2011م عدداً من الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة، منها بحسب الوزير هلال: (35) مدرسة شبه مخربة ، (15) مرافق حكومية تعرضت لأضرار كبيرة ومتوسطة، وغيرها.



بعد وفاة بعضهم في السجون

الحكومة تتجاهل قضية احتجاز «400» صياد يمني في سجون ارتيريا

ارتيريا قريبا لبحث حل مشكلة الصيادين اليمنيين المحتجزين والإفراج عنهم. وقال ردمان ان الموضوع طرح بشدة من قبل أعضاء مجلس النواب وأقروا مقترحاً تقدم به الأخ رئيس مجلس النواب يحيى الراعي بأن يشكل وفد من مجلس النواب والحكومة، وبالفعل أقر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ محمد علي الشداوي وعضوية أربعة نواب وطلب من الحكومة تسمية وزيرين هما وزير الثروة السمكية ووزيرة حقوق الإنسان للجلوس معاً والتنسيق مع الجانب الارتيري لزيارة ارتيريا لمعالجة قضايا الصيادين المحتجزين والإفراج عنهم". وأشار الى " أن قضية الصيادين المحتجزين في ارتيريا تهم الجميع، فهناك أكثر من 400 صياد محتجز في السجون الارتيرية وألف قارب صيد، وأسر المحتجزين تعاني إلى درجة أثرت على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وربما تؤدي إلى نتائج عكسية على حياتهم المعيشية، كما ان حالة الصيادين المحتجزين تسوء يوماً بعد يوم وقد توفي أحدهم قبل أسبوعين وألزم زلماؤه بدفنه داخل المعتقل.

ويتعرض الصيادون اليمنيون للاعتقال ومصادرة قواربهم وسفن صيدهم على يد البحرية الارتيرية.. وقد قتل عدد منهم بنيران القوات الارتيرية في عرض البحر... مراقبون شبهوا ما تقوم به ارتيريا بما يقوم به القراصنة الصوماليون في خليج عدن وبحر العرب، مؤكداً أن عدداً من الصيادين تعرضوا للسجن بصورة تخالف القوانين والأعراف وتتنافى مع حقوق الإنسان، إضافة إلى تعرض بعضهم إلى الأعمال الشاقة في السجون الارتيرية، ..

انتقادات لاذعة لتجاهل حكومة الوفاق.. وحقوق الإنسان تتنصل من مسؤوليتها

الصيادين اليمنيين المحتجزين في ارتيريا الأربعاء مع مسؤولي وزارة الخارجية وعدد من الجهات الحكومية المعنية والسبل الكفيلة بسرعة الإفراج عنهم وعن قواربهم. وقال ممثل الصيادين في البرلمان عبده ردمان بأن اللقاء مثمر وإيجابي وأسفر عن الاتفاق على أسس ومبادئ أساسية لضمان الإفراج وبأسرع وقت ممكن عن مئات الصيادين المحليين الذين يقبعون في السجون الارتيرية منذ أكثر من عام.

وكان مجلس النواب قد أقر في جلسته يوم الاثنين الماضي تشكيل فريق برلماني حكومي مشترك برئاسة نائب رئيس المجلس ومن الجانب الحكومي وزراء الخارجية والثروة السمكية وحقوق الإنسان وذلك في إطار الجهود الرامية لإطلاق سراح الصيادين السجناء وقواربهم والتواصل مع الجانب الارتيري.. غير ان وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور سرعان ما تنصلت عن القيام بأداء مسؤوليتها بهذا الشأن.. وألقت بالمسؤولية على وزارة الخارجية وجهات أخرى.

وعلى صعيد متصل توقع عضو مجلس النواب عبده ردمان توجه وفد برلماني حكومي يمني إلى

لا تزال معاناة «400» صياد يمني محتجزين لدى السلطات الارتيرية مستمرة في ظل تجاهل حكومة الوفاق وعجز الدبلوماسية اليمنية من الانتصار لقضية المواطنين.. وتشهد الساحة اليمنية حالة غليان بسبب استمرار ارتيريا احتجاز مئات الصيادين اليمنيين في سجونها ، والذين مضى على بعضهم سنوات.. في محاولة لمنعهم من الاصطيد في مناطق الصيد التقليدي.. وشهد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات احتجاجية لمطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات تضمن الإفراج عن الصيادين اليمنيين، فيما شكل مجلس النواب لجنة لمتابعة موضوع الصيادين.

كتب- بليغ الحطابى

قضية الصيادين اليمنيين بدأت في التصاعد مع استمرار البحرية الارتيرية القيام بعمليات الاختطاف لهم واعتقالهم لاشهر بل لسنوات في السجون داخل مصوع وغيرها من المدن الارتيرية.

الجدير بالذكر أن وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي كان قد قام في وقت سابق بزيارة إلى أسمرة، نقل خلالها رسالة خطية من الرئيس عبدربه منصور هادي إلى نظيره الارتيري، أساساً أفورقي تتعلق بهذا الموضوع بيد أنه لم تتحقق أية نتائج على الواقع.. وبدوره ناقش مجلس النواب قضية الصيادين أكثر من مرة غير أن الحكومة تتجاهل كل ما يخرج به من قرارات وتوصيات..

وكان رئيس مجلس النواب يحيى الراعي قد ناقش القضية الأسبوع الماضي وأكد أن المجلس ظل ومازال يتابع قضية الصيادين المحتجزين منذ فترة ، الراعي اشار الى قرار سابق قضى بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة القضية لكنه قال ان اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء بهذا الخصوص لم يتضح قيامها بمهامها ..غير أن مجلس النواب سيستمر في متابعة هذه القضية حتى الإفراج عن الصيادين المحتجزين. وناقش الفريق البرلماني المكلف بمتابعة قضية

وبهذا الخصوص ناشد عبده محمد ردمان عضو مجلس النواب عضو مؤتمر الحوار الوطني الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية التدخل لوضع حد لمعاناة الصيادين المحتجزين في ارتيريا .

ووجه ردمان انتقادات شديدة إلى الحكومة على ما اعتبره تقاعساً ولا مبالاة من قبلها في ما يتعلق بمتابعة قضية مئات الصيادين المحتجزين في ارتيريا.

وقال: ان الصيادين سئموا أحاديث ووعود الحكومة واللجنة الوزارية المشكلة لمتابعة القضية دون أن يتحقق شيء ملموس على الواقع..

وأضاف ردمان وهو ممثل الصيادين من أبناء مديرية الخوخة وعدد من المناطق الساحلية بأن الحكومة لو أعطت قضية 400 صياد يمني معتقلين في سجون ارتيريا مع أكثر من 1000 قارب الأهمية والأولوية في أدها لكانت قد وصلت إلى نتائج إيجابية.. غير أنها اكتفت بتوجيه الرسائل البروتوكولية الشكلية إلى الجهات المختصة دون أن تبدي عن توجه جاد لإسدال الستار على هذه القضية التي أثرت على عشرات الآلاف من الأسر البسيطة والمعدمة على طول الساحل الغربي.